

بسم الله الرحمن الرحيم



الوزير المصطفى

جريدة الرسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ٩١ مكرر "هـ") الصادر في يوم الأربعاء ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ (السنة ١٢٨ هـ)

مادة ٣ - للوزير أن يهده بعض الاختصاصات المخولة لوكل الوزار بموجب القوانين الى الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح .

وللوزير بناء على ما يعرضه رؤساء المصالح أن يهده بعض اختصاصات الى رؤساء الفروع والأقسام .

مادة ٤ - تعتبر القرارات المتعلقة بسائل من اختصاص الوزار صادرة من جهة مختصة متى كانت صادرة في الفترة من ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ العمل بهذا القانون من وكلاء الوزارات أو غير ممن كان يجوز أن يشملهم التفويض الصادر تنفيذاً للرسم بقاء رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بقرار من الدولة وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦
في شأن التفويض بالاختصاصات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١٣٧ و ١٤٨ من الدستور؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي:

مادة ١ - لرئيس الجمهورية أن يهده بعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى الوزير أو الوزراء المختصين

مادة ٢ - للوزير أن يهده بعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين الى وكيل الوزارة ، وله أن يوزع هذه الاختصاصات بين وكلاء الوزارة في حالة تعددهم .